قضايا سياسية

اسم المقال: تأثير الهيئات المانحة على أولويات التدبير العمومي بالمنطقة المغاربية: تأطير أم توجيه؟
اسم الكاتب: د. عبد الرفيع علي زعنون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7632
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الهيئات المانحة على أولويات التدبير العمومي بالمنطقة المغاربية: تأطير أم توجيه؟[▽]

The influence of donor bodies on the priorities of Public Administration in the Maghreb region:framing or guidance

د. عبد الرفيع علي زعنون [*] Dr. abderrafie ali zaanoun

الملخص:

لم تحل التداعيات المرعبة لتطبيقات التقويم الهيكلي دون استخلاص الدروس المستفادة من خطورة الانصياع لشروط المؤسسات المالية الدولية، على اعتبار أن الالتزام الحرفي للدول المغاربية، ب"تعاليم" هذه المؤسسات لم يساعد على تجاوز الأعطاب المزمنة للتدبير العمومي. تهدف الدراسة إلى إبراز سياقات تطور علاقة الدول المغاربية بالمؤسسات المالية الدولية ومآلاتها، وذلك استنادا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل رصد آليات تأثير الجهات المانحة في إعادة ترتيب أولويات التدبير العمومي، وبيان طبيعة التأثيرات على السياسات العامة بالدول المغاربية محل الدراسة. تخلص الدراسة إلى أن التبعية المزمنة للجهات المانحة لا تُؤثر فقط على الجانب الاجتماعي في ظل تفاقم مؤشرات الفقر والخصاص واللاحماية، بل أثَّر كذلك على هوية التدبير العمومي أمام التفكيك المتواصل للقطاع العام وفرض أولويات تستجيب للرهانات الخارجية أكثر من وفائها بالحاجيات الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الدولية – الدول المغاربية –التدبير العمومي – السياسات العامة– السيادة الاقتصادية

Abstract

The terrifying consequences of structural adjustment applications have not prevented drawing lessons learned from the danger of complying with the conditions of international financial institutions, as the literal commitment of the Maghreb countries to the "teachings" of these institutions has not helped to overcome the chronic malfunctions of Public Administration. The study aims to highlight the contexts of the development of the relationship of the Maghreb countries with the international financial institutions and their fate, based on the descriptive analytical approach in order to monitor the mechanisms of influence

▽ تاريخ التقديم : 2024/6/13 تاريخ القبول: 2024/7/9 تاريخ النشر: 2024/9/30

* أستاذ زائر بكلية الحقوق بتطوان، جامعة عبد الملك السعدي، المغرب. abderrafie1@gmail.com

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

of donors in rearranging the priorities of Public Management, and to indicate the nature of the effects on public policies in the countries under study. The study concludes that the chronic dependence of donors not only affects the social aspect in light of the worsening indicators of poverty, privation and lack of protection, but also affected the identity of the public administration in the face of the continuous dismantling of the public sector and the imposition of priorities that respond to external bets more than meet national needs.

Key words: international financial institutions-Maghreb countries - Public Administration-public policies-economic sovereignty

المقدمة:

عرفت علاقات الدول المغاربية بالجهات المانحة مسارات متقلبة تباينت خلالها الشروط المتعلقة بمنح القروض تماشيا مع تغير المؤشرات الماكرواقتصادية، وخاصة منحنيات المديونية الخارجية التي أدى تفاقمها إلى توجيه الموارد العمومية والسياسات النقدية والمالية بما يخدم متطلبات الاستدانة. الأمر الذي أفضى إلى تخصيص معظم الناتج الداخلي الخام لخدمة الدين والفوائد المترتبة عنه، وهو وضع مربك أثر على الحد الأدنى من السيادة الاقتصادية، وجعل غالب الاقتصاديات المغاربية –شأنها في ذلك شأن معظم الدول العربية والعالمثالثية– تحت الوصاية المنهجية للمانحين الدوليين الكبار.

لقد ترتَّب عن التبعية المزمنة للمؤسسات المالية الدولية العديد من الآثار على سياسات البلدان المغاربية، وهي آثار أصبح مفعولها يتجاوز مجرد القيام بإصلاحات اقتصادية ونقدية، إلى التأسيس لتأثيرات استراتيجية تستهدف التحكم في الأسس المرجعية والمعيارية للسياسات العامة، ومن ثم إعادة توجيه أولويات التدبير العمومي على نحو قد يجعلها تنشد تحقيق رهانات لا تمت بصلة للحاجيات المحلية، مع إعادة هندسة الفعل العمومي وفق منهجية تدخل تجعله منضبطا للمعايير الماكرواقتصادية على حساب متطلبات العدالة الاجتماعية.

هذا التوجه ما فتئ يتجذر في خضم التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أصبحت تعقد من كفاءة استجابة الدولة. بالمقابل تكتسب المؤسسات المالية الدولية مساحات جديدة للتأثير في القرار العمومي، عبر آليات صلبة وأخرى ناعمة تخول لها الحسم في التوجهات العامة للتدبير العمومي وإعادة ترتيب أولوياته بما ينسجم مع رهاناتها ومصالحها، وهو ما يجعل من هذه المؤسسات ليس جهات مُموِّلة فحسب، بل هي أيضا فواعل في مختلف مراحل ومساطر صنع السياسات العامة، بحكم امتلاكها لنخب

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

موالية تُمجِّد الاستدانة الخارجية، وتسعى إلى تكييف البرامج العمومية بما يخدم أجندة المانحين الدوليين ولو على حساب المصالح الوطنية.

تكمن أهمية البحث في محاولة رصد الرهانات المتحكمة في السياسات العامة بالدول المغاربية في ظل التحولات التي تعرفها علاقتها بالمؤسسات المالية الدولية، التي أصبح دورها حاسما في إعادة ترتيب الأجندة العمومية، عبر آليات ومداخل متعددة تمكنها من التحكم في المرجعيات المحددة للبرامج العمومية وفي تحديد نطاق هذه الأخيرة والمشمولين بها. في ضوء ذلك، تستهدف الورقة إبراز الأصول التاريخية لتطور علاقة البلدان المغاربية بالجهات المانحة، وتتبع أهم ارتداداتها على أولويات التدبير العمومي، كما تستهدف الدراسة رصد تجليات تأثير المؤسسات المالية الدولية في الهندسة المالية والتنظيمية للسياسات العامة بالدول المغاربية وتداعيات ذلك على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية :ماهي طبيعة العلاقة بين الهيئات المانحة وبين الدول المغاربية: هل يقتصر دورها على الجوانب المالية والتقنية أم أنه يتجاوز ذلك إلى توجيه السياسات العامة نحو أولويات معينة؟ وتتفرع عن هذا السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية من بينها: ماهي السياقات المؤسسة لطبيعة العلاقة التي تحكم الدول المغاربية بالمؤسسات المالية الدولية؟ وكيف أثر الامتثال لتوصياتها على فعالية واستدامة البرامج الممولة؟ وماهي التداعيات الناجمة عن تنامي الدور التدخلي لهذه المؤسسات على السياسات والاقتصاديات المغاربية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لربط طبيعة العلاقة التي تجمع الدول المغاربية بالمؤسسات المالية الدولية، مع رصد تأثيرات توصيات الهيئات المانحة، –وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– على التحول الحاصل في منهجية وطبيعة السياسات العامة. مع الاستعانة بالمنهج المقارن للوقوف على حالات التقاطع والتمايز في استجابات الدول المغاربية، مع التركيز على المغرب وتونس والجزائر لارتباطها بإشكالية الدراسة التي تروم تتبع تأثيرات سياسة الاقتراض على أولويات التدبير العمومي.

تشتمل الدراسة على محورين أساسين: ففي محور أول سنستعرض السياقات المؤسسة لتنامي دور المانحين الدوليين في توجيه سياسات الدول المغاربية، مع إبراز الآليات التي توظفها المؤسسات المالية الدولية للتأثير في أولويات التدبير العمومي. أما المحور الثاني، فسنخصصه لرصد تأثيرات الدور التدخلي للمانحين الدوليين على السياسات العامة المغاربية، من خلال التمييز بين الانعكاسات الاقتصادية

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والاجتماعية ذات الطابع الظرفي، وبين التداعيات الاستراتيجية للعمل بالوصفات المُوصى بها من قبل الجهات المانحة.

أولا: دور المانحين الدوليين في توجيه سياسات الدول المغاربية: السياقات والآليات

1. مسارات تطور علاقة الهيئات المانحة ببلدان المغرب العربي

مرت علاقة الهيئات المانحة بدول المنطقة المغاربية بمراحل متباينة انتقلت خلالها من مجرد علاقة اقتراضية إلى التدخل في ترتيب أولويات التدبير العمومي. بشكل عام يمكن التمييز بين مراحل متباينة، بحسب السياقات التاريخية وطبيعة "الحلول" المقدمة، وتبعا لدرجة تأثيرها في تأطير وتوجيه البرامج العمومية.

انطلقت علاقة المؤسسات المالية الدولية بالدول المغاربية منذ حصولها على الاستقلال، حيث وجدت نفسها في حاجة ماسة إلى مصاحبة جهود التحول من الاقتصاد الاستعماري إلى بناء نماذج اقتصادية وطنية[1]. ولذلك، تمحور عمل الجهات المانحة في عقدي الخمسينات والستينات على عمليات الإسناد المالي والتقني، حيث ركزت التمويلات المقدمة في هذه المرحلة على توازن ميزان المدفوعات، مع دعم الإصلاحات المؤسساتية في المجالات ذات الأولوية كالفلاحة والصناعات الاستخراجية والتحويلية. مع وجود بعض التفاوت في هذه العلاقة بحسب توجهات وتحالفات كل دولة، ما بين دول أخذت بالليبرالية الاقتصادية كالمغرب، الذي لجأ مبكرا منذ سنة 1964 إلى خدمات المؤسسات المالية الدولية تحت وقع أزمة اقتصادية خانقة ساهمت في تأجيجها اختيارات اقتصادية خاطئة، ودول أخرى تبنت الاقتصاد الموجه كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية كالجزائر عبر مخططات مركزية شرع في تنفيذها منذ 1967[2].

مع أواخر السبعينات وبداية الثمانينات تفاقمت أزمة الديون بدول المغرب العربي في ظل اختلال الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف وارتفاع معدلات الفائدة، ولم تواكب هذه التحديات باستجابات سريعة لتصحيح الاختلالات والتكيف مع الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية. مما منح الجهات المانحة فرصة سانحة لفرض رؤيتها عبر برامج الاستقرار الاقتصادي (stabilisation économique)، كبرنامج الاستقرار بالمغرب خلال فترة 1978-1982 الذي استهدف التخفيض من قيمة الدرهم وتحرير أسعار

[1] Samir Amin et al, Le Maghreb : enlisement ou nouveau départ ? Paris, L'harmattan, 1996, p.112.

[2] أحمد ضيف، نسيمة بن يحيي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد7، 2017، ص 163.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المواد الأساسية والتقليص من الإنفاق العام[1]. وتونس التي غدت خلال هذه الفترة أكثر انصياعا للنماذج الإرشادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاصة فيما يتعلق بتفويت أراضي وشركات الدولة وتحرير التجارة الخارجية[2]. أما الجزائر، فقد ساعدتها إيرادات المحروقات على تفادي اللجوء لسياسات التثبيت الاقتصادي إلى حدود نهاية الثمانينات.

وجد المانحون الدوليون في تفاقم المديونية الخارجية الفرصة سانحة لفرض برامج قسرية للتقويم الهيكلي (Ajustement Structurel) منذ منتصف الثمانينات تقوم على تقليص الإنفاق العمومي على السياسات الاجتماعية. وهكذا، وتحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انطلق برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب منذ 1983 عبر تحرير سعر الصرف وبتفويت الشركات العامة وتجميد الأجور وتقليص الاستثمارات العمومية، وغيرها من التدابير التقشفية التي تركت آثارا كارثية على السلم الاجتماعي، الأمر الذي حتم إعادة الاعتبار لدور الدولة في تعزيز شبكات الأمن الاجتماعي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية في سنة 1993، والتي اشتملت على عدة مشاريع ذات أولوية لتدارك العجز المتراكم في تقديم الخدمات العمومية.

نفس الأمر بالنسبة لتونس التي سرعت من تدابير التقويم الهيكلي منذ نوفمبر سنة 1986، من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعي وتخفيض معدل الفائدة وبخصخصة الأصول العامة[3]. والجزائر، التي أبرمت اتفاقيات للتثبيت الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989[4] ، ومع البنك الدولي في شتنبر من نفس السنة، حيث اقتضى هاجس التحكم في المؤشرات الماكرواقتصادية قبول إملاءات قاسية، كتحرير حوالي 50 سلعة وخدمة ظلت مدعمة من الميزانية العامة بموجب قانون المالية لسنة 1990[5]. لتتوالى إثر ذلك برامج أخرى للتعديل الهيكلي طيلة فترة التسعينات قضت بتجميد الأجور وتسريع مسلسل الخصخصة،

[1] عمر أزيكي، دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب: دراسة ميدانية حول السياسة الفلاحية ونهب الموارد، الرباط، جمعية أطاك المغرب ومؤسسة فريديريش إيبرت، 2019، ص 150.

[2] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.146-147.

[3] Yahya, Maha. Great expectations in Tunisia. Carnegie Endowment for International Peace, 2016. https://urlc.net/vPHk

[4] باري عبد اللطيف، علي شتيوي 2018، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، يونيو 2018، ص 295.

[5] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، عمان، دار الحامد للنشر التوزيع، 2008، ص 131.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وغيرها من التدابير التي وإن كانت قد استهدفت استرجاع الاستقرار النقدي كمدخل للعبور الآمن نحو اقتصاد السوق، فقد رتبت عدة تداعيات اقتصادية واجتماعية ستعصف لاحقا بالأوضاع الداخلية[1].

مع نهاية التسعينات وبداية الألفية، ستفرض ارتدادات برامج التقويم الهيكلي على الدول المغاربية اتخاذ سياسات هجينة تراوح بين توفير موارد جديدة لتمويل استحقاقات الاستدانة، وبين سن سياسات اجتماعية لتدارك العجز الناجم عن الأخذ بسياسات أقل ما يمكن من الدولة طيلة العقد السابق. في ضوء ذلك سارعت جل الدول المغاربية بإيعاز من الدائنين الكبار نحو تسريع خصخصة قطاعات استراتيجية جديدة[2]، مع توجيه السياسات الضريبية للرفع من الموارد الجبائية وفق منظور مزدوج يجعل الثقل الضريبي على كاهل الطبقات الوسطى والفقيرة، مقابل تمتيع القطاع الخاص بالمزيد من الامتيازات الضريبية، إضافة إلى "عقلنة" القطاع العام من خلال تدابير جديدة للتحكم في الكتلة الأجرية وتقليص التوظيفات، بما يمكن من توفير هوامش مالية لتمويل برامج اجتماعية موجهة لاستيعاب مطالب الفئات الهشة وتجفيف منابع الانتفاضات الحضرية التي طالما شكلت تهديدا حقيقيا للاستقرار السياسي.

مع بداية العشرية الأولى للألفية أثبتت موجات الربيع العربي فشل الوصفات التقليدية للجهات المانحة، التي أصبحت تركز مشوراتها على سد فجوات التفاوت، عبر التوصية بسياسات تكميلية لفائدة الفئات الأشد احتياجا بما يساعد على "شراء" السلم الاجتماعي، وعلى التخفيف من الآثار الاجتماعية المحتملة للإصلاحات النقدية والمالية المنتظرة لتصحيح الوضع الاقتصادي[3]. حيث استهدفت اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBAs) لصندوق النقد الدولي مع تونس في 2012 و2016 و2018 تمويل برامج الإدماج الاقتصادي لخرجي الجامعات في سوق الشغل. لكن أثر ذلك ظل محدودا فمعدل البطالة ظل يراوح نسبة 36% كما تراجعت معدلات الأمان الوظيفي واستفحل القطاع غير الرسمي. كما أن هذه "المُسحة" الاجتماعية شكلت مجرد واجهة للتخفيف من وطأة الوصفات التقليدية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي لم تخرج عن تحرير الأسعار وتفكيك القطاع العام وتقليص الدعم العمومي عن الخدمات الاجتماعية

[1] نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 272.

[2] طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 253.

[3] Momani, Bessma, and Dustyn Lanz. Shifting IMF policies since the arab uprising, the centre for international governance innovation, policy brief, no. 34 march 2014, p.3-4.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كالصحة والتعليم، وهو ما جعل البعض يقر بكون السياسات التي سنتها الدول المغاربية خلال عشرية 2012-2022 عبرت عن حالة من التقويم الهيكلي الناعم[1].

2. آليات تدخل الهيئات المانحة في ترتيب الأولويات التدبيرية بالدول المغاربية

تمتلك المؤسسات المالية الدولية عدة وسائل لتأطير سياسات الدول المغاربية، بفرض شروط صارمة عند منح القروض والتسهيلات المالية تنصب على توافر ضمانات استرداد القروض كاحتياطي العملة والحساب الجاري، وذلك عبر عدة آليات، كآلية الخطوط الائتمانية التي تضمن الحصول على احتياطات آمنة للاقتراض على نحو يعزز من الثقة في الاقتصاد القومي، حيث حصل المغرب من صندوق النقد الدولي على خطوط وقاية وسيولة (PLL) خلال سنوات 2012 و2016 و2018 تجاوزت قيمتها الإجمالية 12.5 مليار دولار، إضافة إلى توقيع خط إضافي للائتمان المرن (FCL) لتعزيز الاحتياطات الوقائية الخارجية للمغرب بقيمة تناهز 5 مليار دولار وحقوق سحب خاصة تعادل 417% من حصة عضويته، بحكم وفائه لالتزاماته مع المؤسسات المالية الدولية وانخراطه المستمر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة[2].

نشير أيضا إلى آليات التأطير التقني، باستعمال حزمة من المؤشرات لتنقيط اقتصاديات الدول بتصنيفها ضمن "لوائح حسن السلوك" أو بإدراجها ضمن المنطقة الرمادية (gray zone)، وما لذلك من تأثير على ثقة المستثمرين وعلى تعقيد شروط الحصول على القروض وفرص الشراكة مع المنظمات المالية العالمية، كما أن كل نزول عن المعدلات الموصى بها يمنح فرصة سانحة للضغط في اتجاه ملاءمة النظم المالية والبنكية الوطنية مع المعايير الدولية[3]. نشير في هذا السياق إلى التحديات التي جابهتها عدة دول مغاربية جراء تراجع تصنيفاتها الائتمانية على نحو جعلها تحت رحمة اشتراطات مركبات الاقتراض الدولي.

---

[1] Mohammed Said Saadi, l'impact et l'influence des institutions financières internationales sur le Moyen-Orient et l'Afrique du nord : le Maroc et le fonds monétaire international ou le développement introuvable, friedrich-ebert-stiftung, 2020, p.15.

[2] request for an arrangement under the flexible credit line—press release; staff report; and statement by the executive director for morocco, IMF Country Report No 23/142, April 2023, p.49. https://urlc.net/xXn6

[3] المغرب في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: رهانات وتوجهات السياسات العمومية، الرباط، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 12.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهكذا، فالاستمرار في خفض التصنيف الائتماني بالنسبة لتونس استعمل كورقة ضغط من صندوق النقد الدولي لتعظيم شروطه السياسية والاقتصادية ضمن سيرورة التفاوض حول اتفاق بشأن قرض يناهز ملياري دولار منذ 2022[1].

موازاة مع التقارير ذات الصبغة التقنية، يتم اللجوء بشكل مباشر إلى بعض آليات التأطير السياسي عبر تقديم حلول اقتراضية تفضيلية، كالرفع من حجم المساعدات والقروض الممنوحة لدول بعينها داخل نفس المنطقة، بما يخدم تسويقها كنموذج موصى به بالنسبة لباقي الدول، على غرار محاولات البنك الدولي الترويج للاختيارات الاقتصادية لنظام بن علي بتونس كتجربة معجزة حفظت الاستقرار السياسي والتعافي الاقتصادي ضمن محيط إقليمي مضطرب، بما يثبت في نهاية المطاف نجاح النماذج التدبيرية التي يُبشِّر بها مقابل حالات الفوضى والفشل التي تعتري الأنظمة التي تمانع أو تتحفظ في اتباع توجيهاته وتوجهاته[2]، على الرغم من أن الواقع قد أبان بالملموس عن فشل هذا النموذج الاقتصادي وخطورته على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ظل الارتفاع المتزايد لمعدل البطالة خاصة في صفوف خريجي التعليم العالي وتعمق التفاوتات المجالية والاجتماعية وتراجع الخدمات العمومية.

لم تعد شروط المانحين الدوليين تتوقف على الضمانات المتعلقة بفترات السداد ومعدلات الفائدة[3]، بل أصبحت تشمل كيفيات توظيف القروض وأوجه صرفها على نحو يضمن توجيهها لتمويل أولويات معينة تحت مسوغات متعددة. وهكذا، فتحت تأثير التنبيهات المتكررة لصندوق النقد الدولي من مخاطر التقلبات الدولية، أصبحت الدول المغاربية أكثر جنوحا لقبول اشتراطات الصندوق بخصوص توجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات ذات الأولوية كتنمية الموارد الضريبية، وتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية وإعادة النظر في برامج تأهيل الموارد البشرية.

موازاة مع ذلك، يتم توظيف عدة مداخل توجيهية من أجل "التحكم الناعم" في السياسات الاقتصادية من "المنبع"، عبر وثائق للتعاون الاستراتيجي تحولت إلى مرجعيات توجيهية تحدد خرائط الطريق للسياسات

---

[1] Sabina Henneberg, US Foreign Policy in Tunisia: Dilemmas and Prospects, Arab Reform Initiative, 1 June 2023, https://urlc.net/xqiA

[2] بياتريس إيبو، تونس بعد الرابع عشر من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي: رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية، تونس، الشبكة الأوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان، يونيو 2011، ص 12–13.

[3] أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016، ص 34.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العامة، مثل تقرير صندوق النقد الدولي حول المغرب في أفق 2040 الذي شكل مرجعية استرشادية ضاغطة على أولويات الحكومات المتعاقبة في مجالات التشغيل والتعليم والصحة، وتقرير البنك الدولي حول التشخيص الممنهج للدولة التونسية الذي طرح – في نسخته الأولى في 2015 والثانية سنة 2022 – إصلاحات ذات أولوية يتعين القيام بها خلال خمس سنوات كشرط لتطوير فرص التمويل[1]. نفس الأمر بالنسبة للجزائر بتوقيعها على اتفاقيات المساعدة الفنية مع مؤسسات "بريتون وودز" منذ 2011 تلقت بموجبها خدمات استشارية حول آليات تنويع وترشيد الموارد العمومية، لكنها عمليا أفضت إلى مراجعة جذرية للسياسات العامة وإلى إعادة ترتيب الأولويات التدبيرية وخاصة في مجالات الزراعة والبيئة والرعاية الاجتماعية والإصلاحات الجبائية وتحفيز مناخ الأعمال[2].

نشير أيضا إلى التأثير على المرجعيات التشريعية للتدبير العمومي، بدفع الدول المغاربية نحو دسترة سياسات التقشف، فالدستور المغربي لسنة 2011 نص في الفصل 77 على اعتبار توازن مالية الدولة كمبدأ عام لتدبير الميزانية العامة مما يوحي بجعل التقشف المالي مرتكزا أساسيا للهندسة المالية للسياسات العامة[3]، كما ساهم البنك الدولي في إعداد القانون التنظيمي رقم 13.131 الذي تضمن عدة مقتضيات لتحجيم الإنفاق العمومي على القطاع العام وتغليب الهاجس الميزانياتي في هندسة البرامج العمومية. ضمن هذا المنحى، ساهمت الجهات المانحة في إخراج تشريعات مهيكلة بالمنطقة المغاربية، وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم العمليات البنكية والتجارية، فتحرير الأسعار بالجزائر حتم إصدار القانون رقم 12.89 الصادر في يونيو 1989 الذي نص على تحرير أسعار معظم السلع والخدمات، كما أن مراجعة النظام المصرفي، تطلب إصدار القانون رقم 10.90 المتعلق بالنقد والقرض في أبريل 1990 الذي نص على إعادة تحديد أدوار البنك المركزي وتعزيز الضمانات النقدية لاستقطاب الاستثمارات الخارجية. إضافة إلى ذلك تسارعت في المراحل اللاحقة مساعي الجزائر لتكييف التشريعات الاقتصادية مع استحقاقات التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

---

[1] Myriam Lejmi, Le dernier Diagnostic systématique de la Banque mondiale sur la Tunisie : du vieux vin dans de nouvelles bouteilles ? 30 Avril 2023. INFOETCOMM. https://urlc.net/vZwB

[2] جمال بن مرار، أثر المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000–2017)، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، 2021، 811–812.

[3] عادل عبد الغفار، آثار سياسات المؤسسات المالية الدولية على فئة الشباب في مصر والمغرب وتونس، ضمن: أثر ونفوذ المؤسسات المالية الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2020، ص 155.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في المحصلة، تشير التطبيقات الجديدة التي تبشر بها المؤسسات المالية الدولية إلى محاولتها للحلول محل الدولة، ليس فقط في وضع الأسس التشريعية والتدبيرية للسياسات العامة لتصبح أكثر ملاءمة مع اختياراتها، بل أيضا في فرض نفسها كفاعل في مختلف مراحل تنفيذ وتتبع البرامج الممولة من طرفها، عبر الحضور المكثف في بنيات التقرير والمراقبة والمواكبة عبر جيش من المراقبين والمفتشين والمحللين للوقوف على جدية السلطات الوطنية في التطبيق الحرفي لوصفات المانحين، الأمر الذي اعتبره بعض الباحثين شكلا جديدا من أشكال الوصاية الدولية الجديدة[1].

ثانيا: تأثير المانحين على أولويات التدبير العمومي بين الأبعاد الظرفية والاستراتيجية

1. تأثيرات "الدور التدخلي" للهيئات المانحة على سياسات الدول المغاربية

كانت للسياسات التي اتخذتها الدول المغاربية على امتداد المراحل السابقة بناء على توصيات المؤسسات المالية الدولية بعض الثمار الاقتصادية الإيجابية، من خلال التحكم النسبي في المؤشرات الماكرواقتصادية بالمغرب في بعض الفترات، كتراجع عجز الحساب الجاري في بداية سنة 2020 من 8 مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار بفضل خطوط الوقاية والسيولة[2]، كما تمكنت الجزائر بفضل تدابير ادخار الميزانية والاحتياطات الدولية من الامتصاص النسبي للصدمة النفطية ومن تنويع اقتصادها على نحو يقلص من التبعية للعائدات النفطية. مع بروز بعض الآثار الإيجابية للسياسات النقدية على الصعيد الاجتماعي بتونس بتراجع نسبة الفقر النقدي من 20.5% في 2010 إلى 15.2% سنة 2015 تبعا لمعطيات المعهد الوطني للإحصاء[3].

لكن في سياقات عديدة أضرت "تعليمات" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل بالغ بتوازن الاقتصاديات المغاربية، لأن العمل بتوجهاتها كانت له تبعات اقتصادية وخيمة على تنشيط الاقتصاد وعلى خلق الوظائف والتوزيع العادل للدخل، فضلا عن محدودية تدابير التعافي من معضلة المديونية، التي عرفت

[1] محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 120.

[2] أحمد الشادلي وآخرون، تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 103، 2022، ص 37.

[3] علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2017. https://urlc.net/vQa4

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

طفرة غير مسبوقة في بعض دول المغرب العربي خلال الفترة الفاصلة بين 2005-2018، حيث انتقل حجم المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر من 26,3% إلى 38,3% وبالمغرب من 59,3% إلى[1] 65% وبتونس من 52.4% إلى 77% [2].

بالرجوع إلى الحالة التونسية، أصبحت القروض الموجهة لدعم الميزانية تشكل 80%، أما تلك المخصصة للاستثمار فلا تتجاوز الخمس. مما يعني أن غالب الاقتراضات يذهب مباشرة لتغذية الاستدانة، كما وصلت خدمة الدين بتونس خلال 2022 حوالي 30% من الميزانية العامة لتسديد الديون الخارجية بمبلغ يقارب 30 مليار دولار، وهو مبلغ يعادل سنويا عشرة أضعاف ميزانية الصحة، وثلاثة أضعاف ميزانية التعليم، وهي النسبة التي قفزت إلى 34% في سنة 2023، حيث تعتزم الحكومة طلب المزيد من القروض للتخلص من القروض السابقة مع إعمال أكثر للتدابير التقشفية بخصخصة الشركات العامة وتقليص الإنفاق على القطاع العام ورفع الدعم عن أسعار المحروقات والنقل العمومي والمواد الغذائية[3]. مما يجعلها غير قادرة من الناحية المالية على مواجهة التحديات التنموية التي تزايدت في ظل مناخ داخلي وخارجي حرج. وهوما حصل مع الجزائر التي أصبحت منذ التسعينات بفعل صعوبات دفع مستحقات الديون الخارجية غير قادرة على تمويل الأولويات الفعلية للسياسات العامة، وأكثر امتثالا للأخذ بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية[4].

ارتباطا بذلك، تعرَّض الوعاء المالي للتدبير العمومي لاختلالات كبيرة، فبدل التركيز على عقلنة الهندسة المالية للسياسات العامة بالتركيز على الأولويات الحقيقية وترشيد الإنفاق وتنويع الموارد المالية، فقد أصبح الضغط الجبائي ينصب على فئات بعينها، من خلال فرض مزيد من الرسوم والضرائب على الطبقة الوسطى ستؤثر بكل تأكيد على قدرتها الشرائية وعلى دورها الحيوي[5]. مقابل فرض المزيد من

[1] في مقابل البيانات الرسمية ثمة تقديرات أخرى لمعدل المديونية الذي بلغ في سنة 2018 نسبة 82.5 في المائة بحسب المندوبية السامية للتخطيط: المندوبية السامية للتخطيط، الوضعية الاقتصادية لسنة 2018 وآفاق تطورها خلال سنة 2019، الدار البيضاء، يوليوز 2018، ص3.

[2] تقرير مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2021، ص 43-42.

[3] أمين بوزيان، آن الأوان لإلغاء الامتيازات الضريبية، تحالف منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023، ص 2. https://urlc.net/xwvY

[4] علي مكيد وعماد معوشي، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق، مجلة المستقبل العربي، العدد 423، 2014. ص 98.

[5] دريس نوري، الجذور التاريخية والأيديولوجية للسياسة الاجتماعية في الجزائر، باريس، مبادرة الإصلاح العربي، 14 فبراير 2023، https://urlc.net/vS2w

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الامتيازات والتفضيلات الجبائية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين تحت يافطة تحفيز الاستثمار وتدعيم العرض وإنعاش الشغل. نفس المنطق تحكم في إصلاح أنظمة الدعم العمومي، فالتفكيك التدريجي لنظام المقاصة، على الرغم من راهنيته لتوفير هوامش مالية لتمويل السياسات الاجتماعية، قد تكون له انعكاسات عكسية في ضوء النتائج المترتبة عن تحرير أسعار المحروقات بالمغرب منذ 2015، حيث اتضح أن الاستهداف شمل كبار الفاعلين في سوق المحروقات بدلا من المواطن. في ضوء ذلك، يحتمل هذا التفكيك مخاطر جمة على التماسك الاجتماعي، لأن الانتقال من الدعم السلعي إلى التحويلات النقدية المباشرة من شأنه الإضرار بمصالح الطبقة الوسطى، كما أن التحرير النهائي للأسعار وتفاقم التضخم قد يزيد من تفقير الفئات الفقيرة.

تجربة الجزائر تعكس هذا المشهد بشكل واضح، حيث أفضت المشورات والإصلاحات الهيكلية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي إلى الحيلولة دون تبلور أي نموذج وطني للتنمية[1]. ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل حتى على المستوى الاجتماعي، فالارتكاز على الحلول التقنية المتعلقة بتحرير المحروقات والمواد الاستهلاكية مقابل منح مساعدات نقدية مباشرة بدون بدائل اقتصادية مواكبة ترتب عنه حصول عدة تشوهات بسياسات الدعم الاجتماعي[2]، خاصة في ظل اتساع الفجوة بين التحويلات النقدية المقدمة للفئات الهشة وبين الطفرات غير المسبوقة في أسعار المواد الأساسية تحت تأثير التضخم. وتثار بهذا السياق الأعطاب المنهجية لتوصيات المؤسسات للمالية الدولية التي تقدم "إرشادات" تجزيئية لا تراعي تكامل أبعاد السياسات العمومية وتداخل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

على المستوى الاجتماعي كذلك، تعكس بعض التجارب انعكاسا إيجابيا للأخذ بنصائح الجهات المانحة في تحجيم الاقتصاد غير الرسمي الذي تراجع بتونس بنسبة 84%، مع بروز تطبيقات متقدمة لتعزيز اقتصاد رسمي يكفل اندماج القطاعات غير المنظمة. لكن في حالات أخرى، توسع نطاق هذه الأخيرة نتيجة التطبيقات الموصى بها من صندوق النقد الدولي، فغياب العدالة الأجرية يدفع بالعاملين بالقطاع العام إلى الاشتغال في أنشطة غير مُهيكَلة، كما أن تجميد التوظيف ومحدودية فرص التشغيل النظامي جعل اقتصاديات الظل الملاذ الأخير للآلاف من خريجي الجامعات[3]. أضف إلى ذلك عوامل

[1] عبد القادر دندن، الجزائر وعودة الشرق..وجهة الخيارات في عالم متغيّر، مجلة المستقبل العربي، العدد 530، 2023، ص 22.

[2] صلاح بوكنية، سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر: بين الأسقف المالية والموازنات المحاسبية، باريس، مبادرة الإصلاح العربي، 14 فبراير 2023. https://urlc.net/xqiN

[3] عادل عبد الغفار، آثار سياسات المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 145.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أخرى تسهم في تمدد القطاعات غير المهيكلة كتداعيات مرونة سوق العمل وما خلفه من إغلاق لعدة وحدات إنتاجية ومن تسريح جماعي لآلاف العمال، والارتدادات العكسية بالعمل بالسجلات الاجتماعية الموحدة كأساس لتحديد أهلية الاستفادة من برامج المساعدة والحماية، حيث تفضل العديد من الفئات العمل بالأنشطة غير المهيكلة لتجنب دفع الأقساط التي تخول لها الاستفادة من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي، كما حصل في المغرب، إذ دفع التوجس من الحصول على تنقيط مرتفع لا يخول الاستفادة من النظام الجديد للدعم الاجتماعي المباشر، بالآلاف من الأسر إلى الاستمرار في الاشتغال خارج " الدورة الاقتصادية الرسمية". ونشير على سبيل المقارنة إلى التجربة المصرية، إذ أسهم نظام "كرامة وتكافل" للتحويل النقدي المشروط –الذي يواكبه البنك الدولي– في تمدد التشغيل غير الرسمي[1].

هذه مؤشرات وغيرها توحي بأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت برعاية مؤسسات "إجماع واشنطن" (Washington Consensus) لم تمكِّن من تحقيق المنافع التنموية المرجوة[2]، فلا هي ساعدت على ضبط التوازنات الماكروالاقتصادية ولا هي حفظت الحد الأدنى من دعائم السلم الاجتماعي. وهو ما يعني أن الآثار السلبية للانصياع الكلي لرغبات المانحين الدوليين يتجاوز الأبعاد القطاعية والظرفية إلى تأثيرات أخرى ذات طابع منهجي واستراتيجي على توجهات السياسات العمومية وعلى آليات قيادة التدبير العمومي، على نحو يُنذِر بالإضرار أكثر بمقومات السيادة في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية.

2. التداعيات الاستراتيجية لوصفات المؤسسات المالية الدولية على الدول المغاربية

يطرح الامتثال الحرفي لتوجيهات الجهات المانحة تبعات وخيمة على تنفيذ الأولويات الحقيقية للتدبير العمومي، فتجميد ميزانيات الاستثمار كمدخل لتقليص الإنفاق العام يتناقض مع الأهمية الحيوية للاستثمار العمومي في خلق فرص الشغل ومع تزايد الطلب على التجهيزات والخدمات العمومية، كما أن الإرهاصات الأولية للبرامج الجديدة للإصلاح الفلاحي تؤشر على إضعاف الأمن الغذائي في ظل تثمين الإنتاج الموجه إلى التصدير والتقليص من المنتوجات الموجهة للسوق الداخلية، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في أثمنة المواد الغذائية كما حصل بالمغرب مع برنامجي المخطط الأخضر والجيل الأخضر اللذين لم يمكنا من

[1] ريم عبد الحليم، الخطاب السياسي الحالي وتغيرات نظم الدعم في مصر. 24 مارس 2023. مبادرة الإصلاح العربي، شوهد في 2 ماي 2024، على الرابط: https://bitly.ws/3i5rN

[2] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب –تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد 7، 2011، ص 21.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تدعيم السيادة الغذائية بالرغم من الميزانيات الضخمة التي رصدت لهما، فضلا عن الإخلال بمتطلبات التنمية المستدامة بحكم الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية واستنزاف الفرشة المائية. كما أفضت مختلف برامج التكييف الاقتصادي وإعادة الهيكلة بتونس إلى تداعيات اجتماعية وخيمة أمام اتساع الفوارق بين فئات المجتمع أمام انضمام الفئات المتوسطة لدوائر الفقر، التسلط، دون أن تساعد على التحكم في المؤشرات الماكرو اقتصادية في ظل استفحال مؤشرات المديونية وعجز الميزان التجاري والتضخم[1].

لا يقتصر الانصياع لتوجهات الجهات المانحة على مجرد ارتدادات ظرفية تتعلق بتذبذب المؤشرات الكلية وتأرجح الأوضاع المعيشية، بل يتجاوز ذلك إلى تداعيات مربكة على مختلف الواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بشكل قد يغل يد الدول المغاربية عن الوفاء بالأولويات الوطنية، وخاصة بالنسبة للدول التي تعيش حالة انتقالية حرجة، كما هو الحال مع تونس، فأمام إكراهات الموازنة أصبح دور المؤسسات المالية الدولية محوريا في رسم وتحديد السياسات العامة منذ 2012[2]. مع تزايد حدته بعد تجميد الرئيس قيس سعيد للبرلمان، حيث استغل البنك الدولي ضعف الموقع التفاوضي للحكومة في فرض شروط قاسية على حزمة القروض، كتجميد الزيادة في الأجور والتقليص التدريجي من دعم الدولة للمواد الغذائية في أفق التحرير النهائي مع نهاية سنة 2025.

هذا التوجه لم يقتصر على تونس، بل تم التأسيس له منذ سنة 2014 مع إصدار صندوق النقد الدولي لتقرير حث فيه الدول العربية على التغيير الجذري للأولويات الاجتماعية، بالانتقال من سياسات شاملة تنشد العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين إلى إجراءات بديلة للدعم المباشر لفائدة ذوي الدخل المحدود. وجراء ذلك، فقد تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة بالجزائر وأصبحت تدخلاتها تقتصر على تسيير الآثار السلبية للتصحيح الهيكلي، من خلال عمليات استدراكية لدعم الفئات الاجتماعية الأشد تضررا من الإصلاحات الاقتصادية[3].

ضمن هذا السياق، أصبحت الهيئات المانحة شريكا أساسيا في هندسة برامج الحماية الاجتماعية

---

[1] محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس، هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، تونس، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2023، ص 14-15.

[2] Bassem Snaije et Francis Ghiles, La Tunisie face à un choix : faillite et dictature ou reprise économique et démocratie, la Fondation Rosa Luxemburg, 2023, Tunis, p.10-11.

[3] بناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد 7، 2002، ص 140.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالدول المغاربية عبر بوابة القروض المخصصة لبعض القطاعات الاجتماعية[1]، إذ بالرغم من محاولتها تأطير دورها في تقديم المساعدة التقنية والمالية لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، فإنه يتجاوز مجرد المساهمة في تمويل البرامج التنموية وفي تصحيح المعادلات الاقتصادية إلى التدخل في توجيه السياسات من منظور ليبرالي[2]. هذه المقاربة بغض النظر عن نتائجها الظرفية، تهدد بتوسيع التطبيقات النيوليبرالية للمسألة الاجتماعية على نحو يحصرها في إقرار تدابير استدراكية لمعالجة إشكالات معينة وفئات محددة طبقا لخوارزميات مبنية بالأساس وفق هاجس تقليص أعداد المستفيدين بدعوى عدم وصولهم إلى عتبة محددة تضمن لهم الولوج المجاني إلى خدمات الضمان الاجتماعي.

لقد منحت السياقات السياسية التي ترتبت عن موجات الربيع العربي المانحين الدوليين مساحات واسعة من التأثير في منهجية ومحددات التدبير العمومي بالعديد من الدول العربية والمغاربية. ومن تجليات ذلك، التعامل مع الاستقرار الاقتصادي كدعامة للاستقرار السياسي، من خلال مقاربة جديدة لتوجيه الموارد والبرامج العمومية نحو التثبيت المرحلي للسلم الاجتماعي. وهو نهج يمكن أن يخل بمتطلبات التنمية المستدامة لأنه لا يراعي احتياجات الأجيال القادمة، بل يركز على احتواء موجات الغضب الاجتماعي مخافة تهديدها للنموذج السياساتي الذي ترعاه الجهات الدولية المانحة، عبر شراكات مُهيكِلة على غرار "شراكة دوفيل" (Deauville Partnership) التي يرعاها صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول العربية التي تمر بحالة انتقالية، من ضمنها المغرب وتونس[3]، عبر عدة تدابير للموازنة بين المساعدات الموجَّهة للفقراء وبين إصلاحات نقدية صارمة للتحكم في معدلات العجز والتضخم وسعر الصرف، وما لذلك من تأثير على إعادة ترتيب أولويات التدبير العمومي، في مجال التشغيل بمراجعة قوانين العمل للسماح بمزيد من المرونة في شروط الشغل وتخفيض المزايا الاجتماعية، وفي مجالي التعليم والصحة عبر إشراك أكبر للفاعلين الخواص وتوسيع العمل بعقود محددة المدة[4].

هذا النهج لم يعد مقتصرا على الحيز المركزي، بل امتد إلى مستويات التدبير المحلي، عبر تغيير

---

[1] ميار يحيى، إدانة الاستدانة: سياسات الإقراض الدولي بين الخارجي والداخلي.. حالات كاشفة، تونس، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 16 غشت 2023. https://urlc.net/xwwB

[2] نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 3، عدد 4، 2011، ص 9.

[3] Abouddahab Zakari, La participation du Maroc au Partenariat de Deauville sur Fond de transition dans les pays arabes, Journal of International Law and International Relations, n° 1, 2013, p.82.

[4] محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2015، ص 75-76.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الإطار القانوني والمالي للجماعات الترابية بجعلها تنفتح على السوق المالية الدولية في تمويل برامجها، وهو ما جعل عدة بلديات بالمغرب تلجأ إلى خدمات المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي منذ سنة 2019، بتوقيع مجلس مدينة الدار البيضاء لعقود مع البنك الدولي للحصول على حزمة قروض بمائة مليون دولار في سنتي 2020 و2023، من بين مشمولاته نزع الصفة المادية عن نظام الحالة المدنية ورقمنة العديد من المساطر في مجالات التعمير والضرائب، مع تقديم توصيات لتكريس وتوسيع التدبير المفوض للخدمات العمومية المحلية تحت غطاء تقوية القدرات التدبيرية والتقنية لمنظومة الحكم المحلي. لكن البوادر الأولية لهذا النهج تؤشر على "توريط" الجماعات الترابية في منظومة الاستدانة الدولية على نحو قد يفقدها المزيد من استقلالها الإداري والمالي، وما يتبع ذلك من الإخلال بحكامة التدبير المحلي في ظل تعزيز تدخل المانحين الدوليين في إعادة ترتيب أجندة البلديات، مع توسيع مجالات الخصخصة التدبيرية للمرافق العمومية المحلية.

ارتباطا بتحولات الحكم المحلي بالمغرب، شكلت الجهوية المتقدمة مدخلا للإصلاح الترابي للدولة ولتحديث التدبير العمومي المحلي. وهي الرهانات التي تقاطعت مع رغبة المؤسسات المالية الدولية في توجيه المقاربة الجهوية لتحقيق رهاناتها النقدية، من خلال تشجيع التوظيف الجهوي في مجال التعليم المدرسي، وهو ما أفضى إلى تكريس التشغيل بعقود محددة المدة مع التوجه نحو تعميم هذا النمط من التوظيف بشكل كاد يعصف بالسلم الاجتماعي، حيث خاضت الشغيلة التعليمية بالمغرب إضرابا قارب ثلاثة أشهر من أوائل أكتوبر إلى أواخر دجنبر كاحتجاج على فرض نظام أساسي يهدد ضمانات الأمان الوظيفي في مجالات التوظيف والترقية والتقييم. ويفرض المنطق المقاولاتي في تدبير الموارد البشرية بقطاع التربية الوطنية. وهو إصلاح يندرج ضمن مساعي تطبيق توجهات صندوق النقد الدولي الذي ما فتئ يوصي بتعزيز مرونة سياسات التوظيف والترقية وتطور المسار المهني، وتحقيق لامركزية المسؤوليات في إدارة الموارد البشرية بالوظيفة العمومية[1].

بالنسبة لتونس، أصبحت الجهات المانحة أكثر وعيا بوجود مقاومة شعبية تعرقل تطبيق إملاءاتها، ولذلك دخلت في حوار مع المركزية النقابية لدفعها إلى "تلطيف" سقف مطالبها وإلى تقبل سياسات التقشف الي تنهجها الحكومة كتجميد الأجور وتقليص الإنفاق على القطاعات العمومية، وتفهُّم الإصلاحات المالية

[1] جاف بيير شوفور، المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، واشنطن، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2017، ص 3.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والضريبية الصعبة المؤثرة على القدرة الشرائية للشغيلة، حيث تعددت اللقاءات بين وفود صندوق النقد الدولي وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، التي ساهمت إلى حد كبير في الموافقة على صرف القسط الرابع من القرض في فترة الأزمة الخانقة التي عرفتها تونس في 2018[1].

الخاتمة

أصبحت علاقة الدول المغاربية بالمؤسسات المالية الدولية تتجاوز الهندسة المالية للسياسات العامة إلى إعادة ترتيب أولويات التدبير العمومي، من خلال التأثير على الدعامات المرجعية لوضع السياسات والبرامج العمومية. وهو ما يجعل العديد من التدابير لا تستجيب بالضرورة للرهانات الداخلية. وهكذا، فالبرامج الزراعية تعطي الأولوية للمنتوجات ذات القيمة المضافة العالية الموجهة للتصدير على حساب متطلبات الأمن الغذائي، والاندفاع نحو توسيع التبادل الحر الذي ما فتئ يتسارع بالرغم من إضراره بتنافسية المنتوجات المحلية، وسياسات الهجرة التي قد تخدم في العديد من الحالات مصالح الدول المستقبلة التي تمول مشاريع التعاون في مجال تدبير التدفقات الهجروية نحو أوروبا.

نفس الأمر بالنسبة للسياسات الاجتماعية التي أصبحت تتماهى أكثر مع الحسابات النيوليبرالية، بالانتقال من الدعم المعمم للسلع إلى تكريس دعم مالي مباشر لفائدة قاعدة يتم انتقاؤها وفق هندسة معلوماتية ترعاها المؤسسات المالية الدولية انطلاقا من معادلات رياضية يراد منها تقليص أعداد المستهدفين وتضييق نطاق الاستفادة. كما أن التدخل المستمر للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياسات التعليم والصحة يهدد بإخراجهما من دوائر التدبير العمومي. هذه التأثيرات تهدد بنزع الأبعاد "الدولتية" والسياسية عن مسار صنع وتدبير السياسات العامة، في ظل تنامي سيطرة النخب التكنوقراطية على تدبير الشؤون العامة وتواري دور النخب السياسية في ظل تشجيع نماذج تدبيرية تقوم على تمجيد دور الخبراء والفنيين الذين يرتبطون بشكل أو بآخر بشبكات الإقراض الدولي. مع اللجوء المتزايد لمكاتب الخبرة والدراسات في تشخيص المشاكل العمومية ووضع المخططات الاستراتيجية وتدبير المرافق العامة وتقييم البرامج الحكومية. وهو تحول فضلا عن إضراره بجوهر الفكرة الديموقراطية، قد يُحرِّف التدبير العمومي عن مراميه لِيخدُم أجندات مركبات المصالح، بدل الاستجابة للحاجيات الملحة لمختلف الفئات والقطاعات.

[1] كريم طرابلسي، التداين العمومي الخارجي لتونس: الواقع وآفاق التجاوز من منظور المجتمع المدني، تحالف منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2022، ص 21.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Amin, Samir et al. Le Maghreb : enlisement ou nouveau départ ? Paris, L'harmattan, 1996.
2. Henneberg, Sabina. US Foreign Policy in Tunisia: Dilemmas and Prospects, Arab Reform Initiative, 1 June 2023, https://urlc.net/xqiA
3. Lejmi, Myriam. Le dernier Diagnostic systématique de la Banque mondiale sur la Tunisie : du vieux vin dans de nouvelles bouteilles ? 30 Avril 2023. Infoetcomm. https://urlc.net/vZwB
4. Momani, Bessma, and Dustyn Lanz. Shifting IMF policies since the arab uprising, the centre for international governance innovation, policy brief, no. 34 march 2013.
5. request for an arrangement under the flexible credit line—press release; staff report; and statement by the executive director for morocco, IMF Country Report No 23/142, April 2023, p.49. https://urlc.net/xXn6
6. Saadi, Mohammed Said. l'impact et l'influence des institutions financières internationales sur le Moyen-Orient et l'Afrique du nord : le Maroc et le fonds monétaire international ou le développement introuvable, friedrich-ebert-stiftung, 2020.
7. Snaije, Bassem et Ghiles, Francis. La Tunisie face à un choix : faillite et dictature ou reprise économique et démocratie, la Fondation Rosa Luxemburg,Tunis, 2023.
8. Yahya, Maha. Great expectations in Tunisia. Carnegie Endowment for International Peace, 2016. https://urlc.net/vPHk
9. Zakari, Abouddahab. La participation du Maroc au Partenariat de Deauville sur Fond de transition dans les pays arabes, Journal of International Law and International Relations, N° 1, 2013.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/